المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٥ يونيو١٩٩٦

المصالح الدائمة للدولة المصرية

اتوجه بالحديث الى المهتمين بالسياسة المصرية فى منطقة نهر النيل، وهو حديث يتطلب إطالة التفكير والحوار حول المنشور فى صحيفة الحياة يوم ١٩٩٦/٦/٩: وافق البرلمان الاثيوبى على طلب الحكومة إنشاء خزانين على أهم روافد نهر النيل من اجل استفادة اثيوبيا من إمكاناتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية، والأول خزان كبير على النيل الازرق لاغراض الزراعة وانتاج الطاقة الكهربية، والثانى خزان صغير على نهر دابوس، وسوف تقوم بالتنفيذ شركات ايطالية او امريكية.

. يتم تمويل المشروعين من البنك الدولى وجهات اخرى، ومن قبل كانت جهات التمويل الدولية تشترط حصول اثيوبيا على موافقة دول حوض النيل الأخرى، ولكن اثيوبيا اقنعت البنك الدولى بالتمويل، ومن الآن فصاعدا فان اثيوبيا ليست ملزمة بالحصول على موافقة احد.

● وفى تقديرى ان الخبر صحيح وان لم أقرأ تفاصيل الموضوع بعد، كما ان الموقف جد خطير، وان نتائجه سوف تتداعى وتتفاعل بالمنطقة فى المستقبل المرئى، واعتقد ان السياسة الاثيوبية تقتفى اثر التجربة التركية بشان مياه نهر الفرات، من حيث المنطق القانونى، ومن حيث التمويل الدولى، ومن حيث الدعم الامريكى والأوروبى بمعناه السياسى الاقتصادى.

● والان لايقتضى المقام وتطور الاحداث والسياسات . اعادة الحديث حول المشروعات الاثيوبية للسدود والخزانات منذ الستينيات من هذا القرن، ولا حول المنطق السياسى الاثيوبى تجاه الاتفاق المصرى السودانى لانشاء السد العالى فى مصر، ولا حول الاراء الاثيوبية التى طرحت فى مؤتمرات واجتماعات التعاون المائى فى حوض النيل إن جميع البيانات والمعلومات الفنية والسياسية منشورة ومتداولة فى الكتب والدراسات، واشير الى أحدث دراسة قراتها فى هذا المجال، والتى نشرتها مجلة «إثيوسكوب» التى تصدر عن ادارة الصحافة والاعلام بوزارة الخارجية الاثيوبية عدد سبتمبر ١٩٩٤ وقد كتبها جون ووتربرى واخرون عن موضوع مياه النيل الأزرق بين مصر والسودان واثيوبيا وتوزيع حصص المياه وتوليد الكهرباء باقتراح انشاء خزان على النيل الأزرق وتخزين المياه فى أعالى النيل، ومن ناحية ثانية لقد نشرت عديدا من المقالات حول موضوعات السياسات المائية فى منطقة نهر النيل فى مجلة الأهرام الاقتصادى ومجلة المصور خلال عامى ١٩٩٦/٩٥.

● واعتقد . ايضا . انه من حق الراى العام المصرى عامة والمهتمين بهذا الموضوع خاصة، قراءة بيان شاف كاف من رئيس مجلس وزراء مصر، ومن الوزراء المسئولين بالتضامن عن السياسات المائية والكهربية تجاه دول منطقة نهر النيل عامة، وعن العلاقات المصرية الاثيوبية خاصة. والاسباب هى التالية:

. وزارة الخارجية هى المسئولة عن المتابعة والتفاوض مع الجانب الاثيوبى منذ توقيع الرئيس حسنى مبارك والرئيس ملس زيناوى على اطار التعاون العام بين البلدين فى يوليو ١٩٩٣، وخاصة ماورد بالاتفاق بشان استخدام مياه النيل تفصيلا من خلال مباحثات الخبراء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

من الطرفين على أساس قواعد ومبادىء القانون الدولى، والامتناع عن اى نشاط يؤدى الى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل، والتعهد بالتشاور والتعاون فى المشروعات ذات الفائدة المتبادلة عملا على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد، وإنشاء آلية مشتركة ملائمة للمشاورات حول هذه الموضوعات.

- وزارة الاشغال والموارد المائية هى المسئولة عن حسن استثمار الفواقد المائية وترشيد الاستخدامات المائية داخل مصر، ومسئولة ايضا عن زيادة الموارد المائية القادمة من اعالى النيل، وان الوزير المصرى صرح اكثر من مرة فى الفترة الاخيرة بان وزارته تراقب كل صغيرة وكبيرة بمنطقة نهر النيل، وان الاستراتيجية المصرية تستهدف تحقيق الاحتياجات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٢، حيث تحتاج مصر الى مايقرب من ٢٠ مليار متر مكعب سنويا زيادة على حصتها الحالية التى تستخدمها بالكامل والتى تضيف اليها المياه الجوفية واعادة استخدام مياه الصرف الصحى والزراعى والتى يتوقع ان تصل الى حوالى ١١ مليار متر مكعب فى نفس التوقيت الزمنى، واستطرادا نشير الى تصريحات نشرتها صحيفة الاهرام بتاريخ ٩٦/٥/٢١ بان نصيب الفرد المصرى من مياه النيل هو حوالى ٩٠٠ متر مكعب حاليا، وسوف ينخفض الى اقل من ٥٠٠ متر مكعب عام ٢٠٢٥.

- وزارة الكهرباء والطاقة هى المسئولة عن مشروع الربط الكهربى

د . عبدالملك عودة

بين سدانجا فى زائير وسد اسوان فى مصر، فقد اعلن الوزير المصرى فى محاضرته بالموسم الثقافى بجامعة القاهرة انه تم الانتهاء من الدراسة المبدئية للمشروع وصدر الامر لبيوت الخبرة لاجراء الدراسة التفصيلية لامتداد وانشاء خطوط الربط من زائير الى مصر عبر دول جمهورية الكونغو وجمهورية افريقيا الوسطى والسودان، والموقف الآن هو ظهور مشروع منافس يقدم الطاقة الكهرومائية من سد النيل الازرق ، وعنده موافقة البنك الدولى على التمويل،وعنده شركات أوروبية وامريكية للتنفيذ، وترتيبا على هذا فسوف يتحكم مبدأ المنافسة والعرض والطلب فى تحديد مواقف وسياسات دول منطقة النيل جنوب الدولة المصرية.

- رئيس وزراء مصر هو القائل فى بيان حكومته امام مجلس الشعب المصرى بالاهمية الخاصة.. التى توليها الحكومة للموارد المائية حيث انها ستكون من بين اهم عناصر الصراع العالمى فى القرن القادم، كما اشار الى التزام الحكومة بتنفيذ مشروعات لتنمية الموارد المائية، والتى تشمل وسائل الحفاظ على الموارد المائية المتاحة، ووسائل تدبير موارد إضافية.

● وفى هذه المناسبة اشير الى حديث وزير الرى السودانى المنشور بصحيفة الشرق الاوسط يوم ٩٦/٦/٢، والذى يفيد بتوقف اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر والسودان لمياه النيل منذ المحاولة الآثمة للاعتداء على الرئيس مبارك فى اديس ابابا، وان اجتماعات هيئة مياه النيل متوقفة منذ اكثر من خمس سنوات، كذلك توقفت اجتماعات اللجنة المشتركة بين السودان واثيوبيا. وهذا يعنى فى تقديرى ان شبكة الاتصالات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المتبادلة بين هذه الاطراف الثلاثة لاتعمل ولاتتفاعل، ولاتنقل المعلومات والبيانات اللازمة لتقدير المواقف والنوايا والتحرك الحالى والمستقبلى بشأن مياه النيل.

● إن السياسة الاثيوبية والسياسة السودانية يفتحان قضايا التوزيع المائى السارية منذ الاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩، وهى ايضا محاولة بناء وصناعة موقف موحد فى داخل منظمة إيجاد لتنمية الموارد المائية وارادات النهر وتوليد الكهرومائية، وان يكون هذا الموقف الموحد هو المدخل للموقف التفاوضى مع مصر. ولهذا اعتقد ان الاجراء الاثيوبى بانشاء سد النيل الازرق وسد دابوس هو جزء من الاطار العام للسياسة الاثيوبية العامة فى هذا المجال، إذ ان لها مطالب معروفة فى مجال معدلات التدفق الحالى لمياه النيل، واعادة توزيع حصص المياه، وتوليد الكهرومائية لتوزيعها باساليب تجارية الى دول القرن الافريقى وحوض النيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية